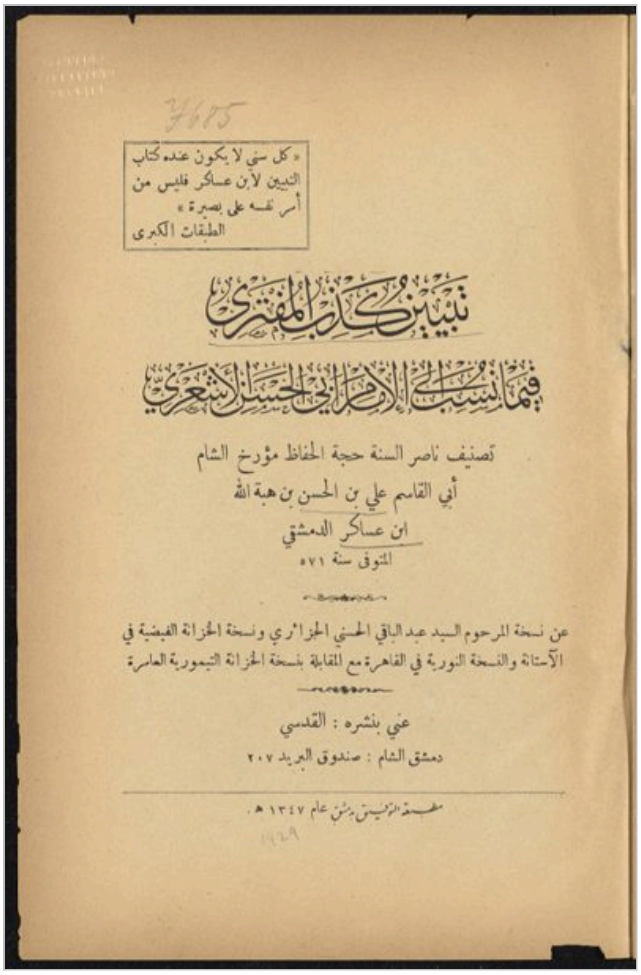
Das Urteil der Ashāʿira

Veröffentlicht am 5. Juni 2026 · Stand: 14. November 2026 · 14 Min. Lesezeit

Die Ashāʿira sind Muslime mit Konsens.

Imām Ibn ʿAsākir al-Ashʿarī (gest. 571 هـ) sagte über die Einigkeit zwischen den Ashaʿira und den Ḥanābila:

> وتبينوا فضل أَبِي الْحسن واعرفوا إنصافه واسمعوا وَصفه لِأَحْمَد بِالْفَضْلِ واعترافه لِتَعْلَمُوا أَنَّهُمَا كانَا فِي الِاعْتِقَاد متفقين وَفِي أصُول الدّين وَمذهب السّنة غير مفترقين
>
> *Erkenne den Vorzug von Abī al-Ḥasan (al-Ashʿarī) und erkenne seine Gerechtigkeit und höre seine Beschreibung von Aḥmad (bin Ḥanbal) mit Vorzug (über Aḥmad) und sein Bekenntnis, damit du weißt, dass sie im Glauben übereinstimmend sind, in den Grundlagen des Dīn (Uṣūl ad-Dīn) und der Lehre der Sunna, sind sie nicht zwei Gabelungen (sondern eins).*
>
> وَلم تزل الحنَابلة بِبَغْدَادَ فِي قديم الدَّهْر على ممر الْأَوْقَات تعتضد بالأشعرية على أَصْحَاب الْبدع لأَنهم المتكلمون من أهل الْإِثْبَات
>
> *Die Ḥanābila aus Baġdād haben nicht aufgehört, in ehemaliger Zeit, über den Verlauf der Zeiten (seit jeher, schon immer), sie stützen sich auf die Ashʿarīya gegen die Anhänger der Erneuerung, weil die sie die Mutakallimūn von den Leuten der Bestätigung (der Eigenschaften Allāhs) sind.*
>
> فَمن تكلم مِنْهُم فِي الرَّد على مُبْتَدع فبلسان الأشعرية يتَكَلَّم وَمن حقق مِنْهُم فِي الْأُصُول فِي مَسْأَلَة فَمنهمْ يتَعَلَّم
>
> *So wer von ihnen in der Widerlegung gegen Erneuerer spricht, so spricht er mit der Sprache der Ashʿarīya. Und wer von ihnen in den Grundlagen bezüglich einer Angelegenheit nachforscht, so lernt er von ihnen (den Ashaʿira).*



7685

«كل سني لا يكون عنده كتاب التبيين لابن عساكر فليس من أمر نفسه على بصيرة»
الطبقات الكبرى

تبيين كذب المفتري

فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري

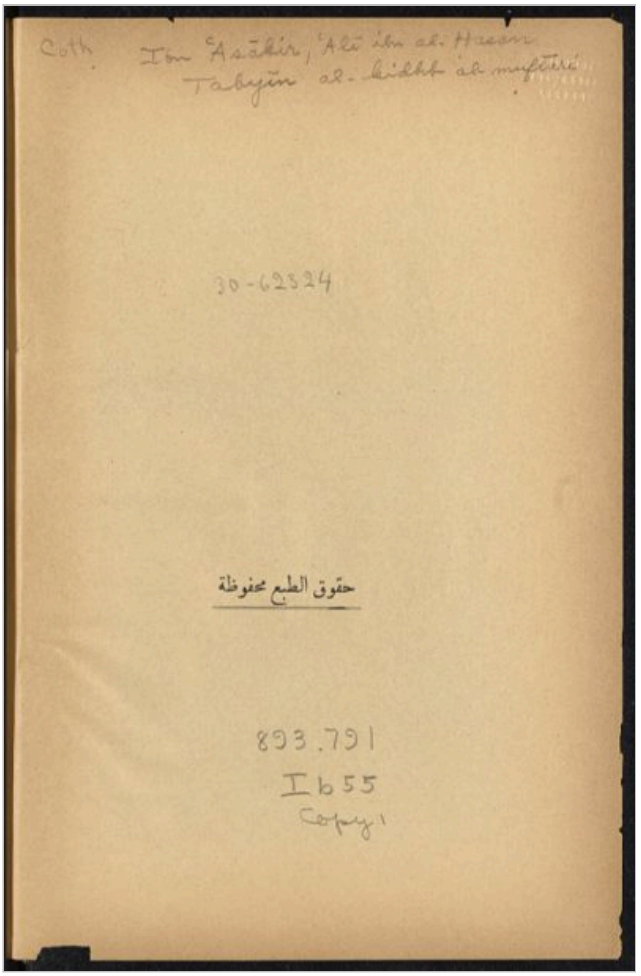
تصنيف ناصر السنة حجة الحفاظ مؤرخ الشام
أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ابن عساكر الدمشقي
المتوفى سنة ٥٧١

عن نسخة المرحوم السيد عبد الباقي الحسني الجزائري ونسخة الخزانة القيضية في الآستانة والنسخة النورية في القاهرة مع المقابلة بنسخة الخزانة التيمورية العامرة

عني بنشره : القدسي
دمشق الشام : صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة الترقي بدمشق عام ١٣٤٧ هـ.

1929

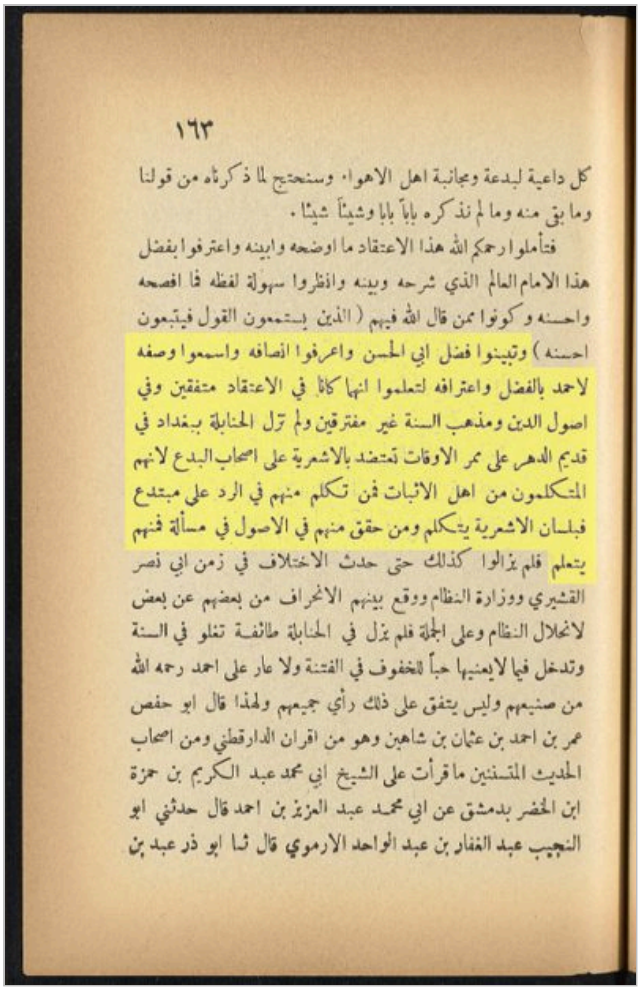


Coth. Ibn ʿAsākir, ʿAlī ibn al-Ḥasan
Tabyīn al-kidhb al-muftarī

30-62324

حقوق الطبع محفوظة

893.791
Ib55
Copy 1



١٦٣

كل داعية لبدعة ومجانبة اهل الاهواء وسنحتج لما ذكرناه من قولنا وما بقي منه وما لم نذكره باباً باباً وشيئاً شيئاً .

فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد ما اوضحه وابينه واعترفوا بفضل هذا الامام العالم الذي شرحه وبينه وانظروا سهولة لفظه فما افصحه واحسنه وكونوا ممن قال الله فيهم (الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه) وتبينوا فضل ابي الحسن واعرفوا انصافه واسموا وصفه لاحمد بالفضل واعترافه لتعلموا انهما كانا في الاعتقاد متفقين وفي اصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الاوقات تعتضد بالاشعرية على اصحاب البدع لانهم المتكلمون من اهل الاثبات فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الاشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الاصول في مسألة فمنهم يتعلم فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن ابي نصر القشيري ووزارة النظام ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانحلال النظام وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيما لايعنيها حباً للخفوف في الفتنة ولا عار على احمد رحمه الله من صنيعهم وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم ولهذا قال ابو حفص عمر بن احمد بن عثمان بن شاهين وهو من اقران الدارقطني ومن اصحاب الحديث المتسننين ما قرأت على الشيخ ابي محمد عبد الكريم بن حمزة ابن الخضر بدمشق عن ابي محمد عبد العزيز بن احمد قال حدثني ابو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الارموي قال ثنا ابو ذر عبد بن

كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، ابن عساكر، ص١٦٣

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte über die Zustimmung der Ḥanābila zu der Aussage von Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī und ihr nicht vorhandener Takfīr auf ihn zur Zeit von Ibn Taymīyya:

> وَلَمَّا رَأَى الْحَنْبَلِيَّةُ كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالُوا:
>
> *Als die Ḥanābila die Worte von (Imām) Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī sahen, sagten sie:*
>
> هَذَا خَيْرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُوَفَّقِ
>
> *„Dies ist besser, als die Worte von Shaykh al-Muwaffaq (Ibn Qudāma al-Ḥanbalī)“*
>
> وَزَالَ مَا كَانَ فِي الْقُلُوبِ مِنْ الْأَضْغَانِ وَصَارَ الْفُقَهَاءُ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ:
>
> *Und es verschwand was in den Herzen von dem Groll war und die Rechtsgelehrten von den Shāfiʿiyya und wer außer ihnen ist (kamen zu einer Aussage), sie sagten:*
>
> يَقُولُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى اتِّفَاقِ **كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ**
>
> *„Alḥamdulillāh, über das übereinstimmende Wort **der Muslime**“*

Der Kontext dieser Aussage ist, dass Ibn Makhlūf ein Urteil über Ibn Taymīyya als Richter getroffen hat, obwohl er, so Ibn Taymīyya, gleichzeitig der Kläger war. Und über diese Angelegenheit wird diese Aussage überliefert. Das zeigt, dass die Ḥanābila in der Zeit von Ibn Taymīyya nicht den Takfīr auf die Asha'ira gemacht haben.

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الثالث

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج . م . ع - المنصورة
الأحلاة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٤٠٦٣٠ فاكس ٢٢٩٠٩٧١ / ٠٥٠ محمول ٠١٠٧٠٥٦٥٨٠
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

٣/٢٦٨ كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء. وفي مثل هذا / نزل قوله على أحد القولين: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله.

ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الشرع المنزل: وهو ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا يجب اتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني: الشرع المؤول: وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه. فهذا يسوغ اتباعه، ولا يجب، ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: الشرع المبدل: وهو الكذب على الله ورسوله، أو على الناس بشهادات الزور، ونحوها، والظلم البين، فمن قال: إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع. كمن قال: إن الدم، والميتة حلال - ولو قال: هذا مذهبي ونحو ذلك.

فلو كان الذي حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك، أو الأشعري، لم يكن له أن يلزم جميع الناس به، ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة، فكيف والقول الذي يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك، وأئمة أصحابه، وخلاف نص الأشعري، وأئمة أصحابه؛
٣/٢٦٩ كالقاضي أبي بكر، وأبي الحسن الطبري، / وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه وبنقيض ما قاله.

ولهذا اصطلحت الحنبلية، والأشعرية، واتفق الناس كلهم. ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق، وزال ما كان في القلوب من الأضغان، وصار الفقهاء من الشافعية، وغيرهم يقولون: الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين.

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد، لم يكن له أن ينقض حكم غيره، فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة، بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين، ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون، ففيهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد، وهؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراهاً لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك، وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء، وهذا ثابت عن حكام مصر.

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجهاً؟

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٣ ص٢٦٩

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) bezeichnete die Ashaʿira als Muslime, erwähnte, dass die Ḥanābila Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī lobten und von ihm beeindruckt waren, dass die Ashaʿira und Ḥanābila lange übereinstimmten und dass er nie in Uṣūl ad-Dīn für die Ḥanābila Partei ergriffen hat:

> وَكَمَا أَنَّ فِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ مَنْ يُبْغِضُ ابْنَ عَقِيلٍ وَيَذُمُّهُ: فَالَّذِينَ يَذُمُّونَ الْأَشْعَرِيَّ لَيْسُوا مُخْتَصِّينَ بِأَصْحَابِ أَحْمَدَ بَلْ فِي جَمْعِ الطَّوَائِفِ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ. وَلَمَّا أَظْهَرْت كَلَامَ الْأَشْعَرِيِّ - وَرَآهُ الْحَنْبَلِيَّةُ قَالُوا: هَذَا خَيْرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُوَفَّقِ
>
> *Wie es auch von den Gefährten von (Imām) Aḥmad (jene) gab, die Ibn ʿAqīl hassten und ihn tadelten, so sind diejenigen, die (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī tadelten, nicht spezifisch (nur) die Gefährten von (Imām) Aḥmad, vielmehr in der Sammlung der Sekten (bei allen) gibt es solche. Und als ich die Worte von (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī zeigte und die Ḥanbalīya es sahen, sagten sie: „Dies ist besser, als die Worte von Shaykh al-Muwaffaq (Ibn Qudāma al-Ḥanbalī)“*
>
> **وَفَرِحَ الْمُسْلِمُونَ بِاتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ**. وَأَظْهَرْت مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي مَنَاقِبِهِ أَنَّهُ لَمْ تَزَلْ الْحَنَابِلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ مُتَّفِقِينَ إلَى زَمَنِ القشيري فَإِنَّهُ لَمَّا جَرَتْ تِلْكَ الْفِتْنَةُ بِبَغْدَادَ تَفَرَّقَتْ الْكَلِمَةُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ مَنْ هُوَ زَائِغٌ وَمُسْتَقِيمٌ.
>
> ***Und die Muslime freuten sich** über die Übereinstimmung der Aussage. Und ich zeigte, was Ibn ʿAsākir (al-Ashʿarī) erwähnte in seinem Manāqib, dass die Ḥanābila und Ashaʿira nicht aufhörten, übereinzustimmen bis zur Zeit von al-Qushayrī. So als diese Fitna sich ereignete in Baghdād, trennte sich die Aussage und es ist bekannt, dass in allen Gruppierungen solche sind, die Abweichen und solche, die Gerade sind.*
>
> مَعَ أَنِّي فِي عُمْرِي إلَى سَاعَتِي هَذِهِ لَمْ أَدْعُ أَحَدًا قَطُّ فِي أُصُولِ الدِّينِ إلَى مَذْهَبٍ حَنْبَلِيٍّ وَغَيْرِ حَنْبَلِيٍّ، وَلَا انْتَصَرْت لِذَلِكَ، وَلَا أَذْكُرُهُ فِي كَلَامِي، وَلَا أَذْكُرُ إلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا
>
> *Nebst ich in meinem (ganzen) Leben bis jetzt, nicht einmal aufgerufen habe in Uṣūl ad-Dīn zum Ḥanbalī-Madhab und (auch nicht dem) nicht Ḥanbalī, und ich habe für jenes nicht Partei ergriffen, und ich habe (jenes) nicht in meinen Worten erwähnt und ich erwähne nichts, außer worüber sich die Salaf der Umma und ihre Aʾimma geeinigt haben.*

مجموع الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الثالث

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج . م . ع - المنصورة
الأحواة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٠٥٠٢٢٤٢٦٤٣٠ فاكس ٠٥٠٢٢٩٠٩٧١/ محمول ٠١٠/١٧٠٥٦٨٥
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

يحيل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعري كان
٣/٢٢٨ من أجل المتكلمين المنتسبين / إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ونحوه، المنتصرين لطريقه، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي (١): إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز، وأبي الحسن التميمي، ونحوهما، يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب، كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري ، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب. فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك. وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه ، فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد، بل في جميع الطوائف من هو كذلك.

٣/٢٢٩ ولما أظهرت كلام الأشعري ـ ورآه الحنبلية ـ قالوا: هذا خير من / كلام الشيخ الموفق، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم.

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي ، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ولد سنة ٣٩٣هـ، له تصانيف كثيرة، منها: «التنبيه» و «اللمع» وغيرهما ، توفي سنة ٤٧٦هـ. [سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٥٢، وفيات الأعيان ١/ ٢٩-٣١].

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، باب ذكر الاستواء، ج٣ ص٢٢٩

Ibn Taymīyya (gest. 728 ـھ) lobte Ashaʿira, wie Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī, al-Qādī Abū Bakr al-Bāqillānī al-Ashʿarī, Abū al-Maʿālī al-Juwaynī al-Ashʿarī, Abū Ḥāmid al-Ghazālī al-Ashʿarī, Abū al-Walīd al-Bājī al-Ashʿarī, al-Qādī Abū Bakr bin al-ʿArabī al-Ashʿarī und Niẓām al-Mulk al-Ashʿarī für ihre Verteidigung und Übereinstimmung mit der Sunna:

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرَ فِي مَنَاقِبِهِ: "مَا زَالَتْ الْحَنَابِلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ مُتَّفِقِينَ غَيْرَ مُفْتَرِقِينَ حَتَّى حَدَثَتْ فِتْنَةُ "ابْنِ القشيري" ثُمَ بَعْدَ حُدُوثِ الْفِتْنَةِ وَقَبْلَهَا لَا تَجِدُ مَنْ يَمْدَحُ الْأَشْعَرِيَّ بِمِدْحَةٍ؛ إلَّا إذَا وَافَقَ السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ وَلَا يَذُمُّهُ مَنْ يَذُمُّهُ إلَّا بِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ.

Deswegen sagte Abū al-Qāsim Ibn ʿAsākir (al-Ashʿarī) in seinem Manāqib: „Die Ḥanābila und Ashaʿira haben nicht aufgehört in alten Zeiten übereinzustimmen, nicht getrennt (zu sein), bis die Fitna von Ibn al-Qushayrī geschah. Danach, nach dem Auftreten der Fitna und vor ihr, wird man nicht (jemanden) finden, der (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī lobt, außer, er übereinstimmt mit der Sunna und dem Ḥadīth. Und niemand tadelt ihn (al-Ashʿarī), außer durch Zuwiderhandlung der Sunna und des Ḥadīth (also wer der Sunna widerspricht).“

وَهَذَا إجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الطَّوَائِفِ عَلَى تَعْظِيمِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَاتِّفَاقِ شَهَادَاتِهِمْ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ. وَلِهَذَا تَجِدُ أَعْظَمَهُمْ مُوَافَقَةً لِأَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ أَعْظَمَ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ.

Dies ist Konsens (ijmāʿ) von allen dieser Gruppen über die Ehrung der Sunna und des Ḥadīth. Und die Übereinstimmung ihrer Bekenntnisse darüber, dass die Wahrheit in jenem ist. Deshalb findest du (dass) ihre Größten in Übereinstimmung mit den Imamen der Sunna und dem Ḥadīth bei allen von ihnen größer (angesehen) ist, als wer unter ihm ist (im Rang).

فَالْأَشْعَرِيُّ نَفْسُهُ لَمَّا كَانَ أَقْرَبَ إلَى قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ كَانَ عِنْدَهُمْ أَعْظَمَ مِنْ أَتْبَاعِهِ وَالْقَاضِي " أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْبَاقِلَانِي " لَمَّا كَانَ أَقْرَبَهُمْ إلَى ذَلِكَ كَانَ أَعْظَمَ عِنْدَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ.

(Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī selbst, da er näher zu der Aussage von Imām Aḥmad, und wer vor ihm (Imām Aḥmad) von den Aʾimma der Sunna war, war, war er bei ihnen (den Ashaʿira) größer als seine Anhänger. Und al-Qādī Abū Bakr al-Bāqillānī (al-Ashʿarī), da er der nächstliegende zu jenem war, war er größer bei ihnen als andere.

وَأَمَّا مِثْلُ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي؛ وَأَبِي حَامِدٍ؛ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ خَالَفُوا أُصُولَهُ فِي مَوَاضِعَ فَلَا تَجِدُهُمْ يُعَظِّمُونَ إلَّا بِمَا وَافَقُوا فِيهِ السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ

Was den Lehrer (Ustād) Abū al-Maʿālī (al-Juwaynī al-Ashʿarī) und Abī Ḥāmid (al-Ghazālī al-Ashʿarī) und dergleichen anbelangt, von wer von seinem (al-Ashʿarī) Usūl abweicht in (einigen) Punkten, so findest du sie (die Ashaʿira) sie (die Gelehrten nach al-Ashʿarī) nicht ehren, außer womit sie mit der Sunna und dem Ḥadīth übereinstimmen.

وَأَكْثَرُ ذَلِكَ تَقَلَّدُوهُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْفِقْهِ الْمُوَافِقِ لِلسُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَمِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْأُصُولِ مِمَّا يُوَافِقُ السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ وَمَا رَدُّوهُ مِمَّا يُخَالِفُ السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ. وَبِهَذَا الْقَدْرِ يَنْتَحِلُونَ السُّنَّةَ وَيَنْحَلُونَهَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ.

Und das meiste von jenem (was) sie übernahmen ist von der Rechtsschule der Shāfiʿiyya im Fiqh, die Übereinstimmt mit der Sunna und dem Ḥadīth, und wovon sie erwähnten im Usūl, was mit der Übereinstimmung der Sunna und dem Ḥadīth ist. Und was sie (die Ashaʿira) ablehnten, war, was im Widerspruch (zu) der Sunna und dem Ḥadīth ist. Und mit diesem Maß schrieben sie die Sunna zu und sie nahmen es an, und andernfalls ist jenes nicht gültig.

وَكَانَتْ الرَّافِضَةُ وَالْقَرَامِطَةُ ء عُلَمَاؤُهَا وَأُمَرَاؤُهَا ء قَدْ اسْتَظْهَرَتْ فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ السَّلْجُوقِيَّةِ حَتَّى غَلَبَتْ عَلَى الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَأَخْرَجَتْ الْخَلِيفَةَ الْقَائِمَ بِبَغْدَادَ إلَى تكريت وَحَبَسُوهُ بِهَا فِي فِتْنَةِ البساسيري الْمَشْهُورَةِ

Die Rāfiḍa und Qarāmiṭen, ihre Gelehrten und Befehlshaber, waren prominent in der Anfangszeit des Staates der Seldschuken. Bis sie Shām und ʿIrāq eroberten und sie haben den Kalifen in Baghdād al-Qāʾim herausgebracht nach Tikrīt und sie haben ihn eingesperrt während der bekannten Fitna von Basāsīrī.

فَجَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ السَّلْجُوقِيَّةُ حَتَّى هَزَمُوهُمْ وَفَتَحُوا الشَّامَ وَالْعِرَاقَ وَقَهَرُوهُمْ بِخُرَاسَانَ وَحَجَرُوهُمْ بِمِصْرِ. وَكَانَ فِي وَقْتِهِمْ مِنْ الْوُزَرَاءِ مِثْلُ: "نَظَّامِ الْمَلِكِ" وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مِثْلُ: "أَبِي الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي"

So kamen nach jenem die Seldschuken, sodass sie sie besiegten und sie eroberten Shām und ʿIrāq. Sie bezwangen sie in Khorāsān und verwehrten ihnen Ägypten. In ihrer Zeit gab es (solche) Minister, wie Niẓām al-Mulk (al-Ashʿarī) und von den Gelehrten, wie Abū al-Maʿālī al-Juwaynī (al-Ashʿarī).

فَصَارُوا بِمَا يُقِيمُونَهُ مِنْ السُّنَّةِ وَيَرُدُّونَهُ مِنْ بِدْعَةِ هَؤُلَاءِ وَنَحْوِهِمْ لَهُمْ مِنْ الْمَكَانَةِ عِنْدَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ الَّذِينَ وَافَقُوهُ: " كَأَبِي الْوَلِيدِ الباجي " وَالْقَاضِي " أَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ " وَنَحْوِهِمَا لَا يُعَظَّمُونَ إلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ

So wurde ihnen, wegen was sie errichteten von der Sunna und (wegen was) sie widerlegten von der Erneuerung dieser und dergleichen, entsprechend die (hohe) Stellung bei der Umma zuteil. Und ebenso die Späteren von den Gefährten (Imām) Māliks, diejenigen, die mit ihm übereinstimmten, wie Abī al-Walīd al-Bājī (al-Ashʿarī) und al-Qādī Abū Bakr ibn al-ʿArabī (al-Ashʿarī) und dergleichen. Sie werden nicht geehrt, außer mit Übereinstimmung (mit) der Sunna und des Ḥadīth.

كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق ، فإنه يوزن بميزان الشرع، فإن كان على الاستقامة، كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة، كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت، وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يضل من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء.

٤/١٧ / وأما من تمسك بالشرع الشريف، فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشي على الماء ، فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد . انتهى.

فالفقيه أبو محمد ـ أيضًا ـ إنما منع اللعن، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصروه من «أصول الدين» وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث ، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث؛ ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: إنما نَفَقَتْ (١) الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد ؛ ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر في مناقبه: ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري ، ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة ، إلا إذا وافق السنة والحديث ، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث.

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث ، واتفاق شهاداتهم على أن الحق في ذلك .

ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث، أعظم عند جميعهم ممن هو دونه، فالأشعري ـ نفسه ـ لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة، كان عندهم أعظم من أتباعه. والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك، كان ٤/١٨ أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي، / وأبي حامد، ونحوهما ـ ممن خالفوا أصوله في مواضع ـ فلا تجدهم يعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث، ومما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث ، وما ردوه مما يخالف السنة والحديث، وبهذا القدر يتحلون السنة وينتحلونها، وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة ـ علماؤها وأمراؤها ـ قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق ، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى

(١) أي : راجت . انظر : مختار الصحاح، مادة « نفق».

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الرابع

تكريت(١) ،وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء مثل : نظام الملك ، ومن العلماء مثل: أبي المعالي الجويني، فصاروا ـ بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم ـ لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه ؛ كأبي الوليد الباجي والقاضي أبي بكر ابن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث، وأما الأكابر: مثل ابن حبيب، وابن سحنون ونحوهما، فلون آخر.

وكذلك أبو محمد ابن حزم ـ فيما صنفه من الملل والنحل ـ إنما يستحمد بموافقة ٤/١٩ / السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في « باب الصفات»، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك.

لكنَّ الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

ومثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، / والتعظيم لدعائم الإسلام، ٤/٢٠ ولجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه

(١) تكريت : بلدة مشهورة بين بغداد والموصل . انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/٣٨.

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٤ ص١٦و١٧

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) lobte Sayf as-Sunnah Imām al-Bāqillānī al-Ashʿarī (gest. 403 هـ) und zitierte ihn bezüglich Yad und Wajh:

> وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِي الْمُتَكَلِّمُ ء وَهُوَ **أَفْضَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْأَشْعَرِيِّ؛ لَيْسَ فِيهِمْ مِثْلُهُ لَا قَبْلَهُ** وَلَا بَعْدَهُ قَالَ فِي كِتَابِ الْإِبَانَةِ
>
> *Qāḍī Abū Bakr Muḥammad bin aṭ-Ṭayyib al-Bāqillānī, der Mutakallim, und **er ist der Vorzüglichste zu (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī angehörende Mutakallim, es gibt bei ihnen nichts Gleiches zu ihm**, nicht vor ihm und nicht nach ihm, sagte im Buch Al-Ibānā (...)“*

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الخامس

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج . م . ع - المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٦٢٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤ / ٠٥٠ محمول ٠١٠/١٧٠٥٦٥٨
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

ثم قال :

باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين

وذكر الآيات في ذلك. ورد على المتأولين لها بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته: مثل قوله: فإن سئلنا: أتقولون لله يدان ؟ قيل : نقول ذلك ، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]،وروى عن النبي ﷺ أنه قال: « إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته، وخلق جنة عَدْن بيده ، وكتب التوراة بيده» (١)،وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي ﷺ : «أن الله خلق آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده»(٢).

٥/ ٩٨ / وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيديّ ،ويريد بها النعمة،وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهوماً في كلامها، ومعقولا في خطابها ، وكان لا يجوز في خطاب أهل البيان أن يقول القائل : فعلت كذا بيديّ ـ ويعني بها النعمة ـ بطل أن يكون معنى قوله تعالى: بيديّ: النعمة.

وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه.

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده ـ قال في «كتاب الإبانة» تصنيفه: فإن قال قائل : فما الدليل على أن لله وجهاً ويداً؟ قيل له: قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت لنفسه وجهاً ويداً .

فإن قال: فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إن كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة؟

قلنا :لا يجب هذا ، كما لا يجب إذا لم نعقل حياً عالما قادراً إلا جسما أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله ـ سبحانه وتعالى ـ وكما لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته أن يكون جوهراً ،لأنا وإياكم لم نجد قائما بنفسه في شاهدنا إلا كذلك،/ وكذلك ٥/ ٩٩ / الجواب لهم إن قالوا : يجب أن يكون علمه وحياته ،وكلامه وسمعه وبصره ، وسائر صفات ذاته عرضاً واعتلوا بالوجود.

(١) سبق تخريجه ص ٥٩ . (٢) ابن سعد في الطبقات ١ / ٢٤ ، ط الكتب العلمية .

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٥ ص٩٨

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) bezeichnete die Ashaʿira als Muslime und sagte, dass Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī ein mit Imām Aḥmad verbundener Mutakallim war:

> وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَحْشَةٌ وَمُنَافَرَةٌ. وَأَنَا كُنْت مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ وَطَلَبًا لِاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ وَاتِّبَاعًا لِمَا أُمِرْنَا بِهِ مِنْ الِاعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللَّهِ
>
> *Die Menschen wissen, dass zwischen den Ḥanbalīya und Ashʿarīya Befremdung und Trennung war. Und ich war von den größten der Menschen in der Vereinigung für die Herzen der Muslime, auf der Suche nach Einigung ihrer Äußerungen und der Befolgung von dem, was uns befohlen wurde von dem Festhalten am Seil Allāhs.*
>
> وَأَزَلْت عَامَّةَ مَا كَانَ فِي النُّفُوسِ مِنْ الْوَحْشَةِ وَبَيَّنْت لَهُمْ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ كَانَ مِنْ أَجَلِّ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَحْوِهِ الْمُنْتَصِرِينَ لِطَرِيقِهِ كَمَا يَذْكُرُ الْأَشْعَرِيُّ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ
>
> *Ich habe eine große Menge, von dem, was in den Seelen war, von der Befremdung beseitigt. Und ich habe ihnen erklärt, dass (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī von den größten, mit Imām Aḥmad und seinesgleichen, möge Allāh mit ihm barmherzig sein, verbundenen Mutakallimīn war, die Siegreichen für seinen Weg. Wie (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī in seinen Büchern erwähnt*

مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الثالث

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الاولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة
الإسكندرية: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٦٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧١ / ٠٥٠ محمول ٠١٠/١٧٠٥٦٥٨
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

٣/٢٢٨ بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين / إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ونحوه، المنتصرين لطريقه، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي [١]: إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز، وأبي الحسن التميمي، ونحوهما، يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب، كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري ، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب. فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك. وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه ، فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد، بل في جميع الطوائف من هو كذلك.

٣/٢٢٩ ولما أظهرت كلام الأشعري ـ ورآه الحنبلية ـ قالوا: هذا خير من / كلام الشيخ الموفق، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم.

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي ، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ولد سنة ٣٩٣هـ، له تصانيف كثيرة، منها: «التنبيه» و «اللمع» وغيرهما ، توفي سنة ٤٧٦هـ. [سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٥٢، وفيات الأعيان ١/ ٢٩-٣١].

فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر»[١] ثم ذكر الاحاديث.

وقال تعالى : ﴿ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [آل عمران: ٥٥] قال: وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء. وذكر دلائل . إلى أن قال: كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه ولا خلقه فيه، وأنه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. جل عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية؛ إذ كان كلامهم يؤول إلى التعطيل،وجميع أوصافهم على النفي في التأويل ، يريدون بذلك ـ فيما زعموا ـ التنزيه ، ونفي التشبيه. فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفي، والتعطيل.

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف ، وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية، وما يعارض ذلك أيضاً من حجج النفاة ، والجواب عنها.

وقد كتبت في هذا ما يجيء عدة مجلدات ، وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها، وحججها الشرعية والعقلية، واستوعبت ما ذكره الرازي في كتاب «تأسيس التقديس» و«نهاية العقول» وغير ذلك ، حتى أتيت على مذاهب / الفلاسفة المشائين أصحاب ٣/٢٢٧
أرسطو، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم، كأفضل متأخريهم «ابن سينا» وأوحدهم في زمانه «أبي البركات» وذكرت حججهم . فإني أعلم أن هذا الباب قد كثر فيه الاضطراب، وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء؛ لتعارض الأدلة عندهم. وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة، وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة، مع ما يجيء في ضمن ذلك من أصول عظيمة وقواعد جسيمة.

من أولها ـ وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس ـ من تقرير استدارة الأفلاك. فإني قررت ذلك، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك، مثل ابن المنادي، وابن حزم، وابن الجوزي، وما يتعلق بذلك من الأمور الحسابية السمعية من الكتاب والسنة، إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه.

وأيضاً ، لما كنت في البرج ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا «الحموية» وأرسلت إلى ، وقد كتبت فيها بلغ مجلدات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

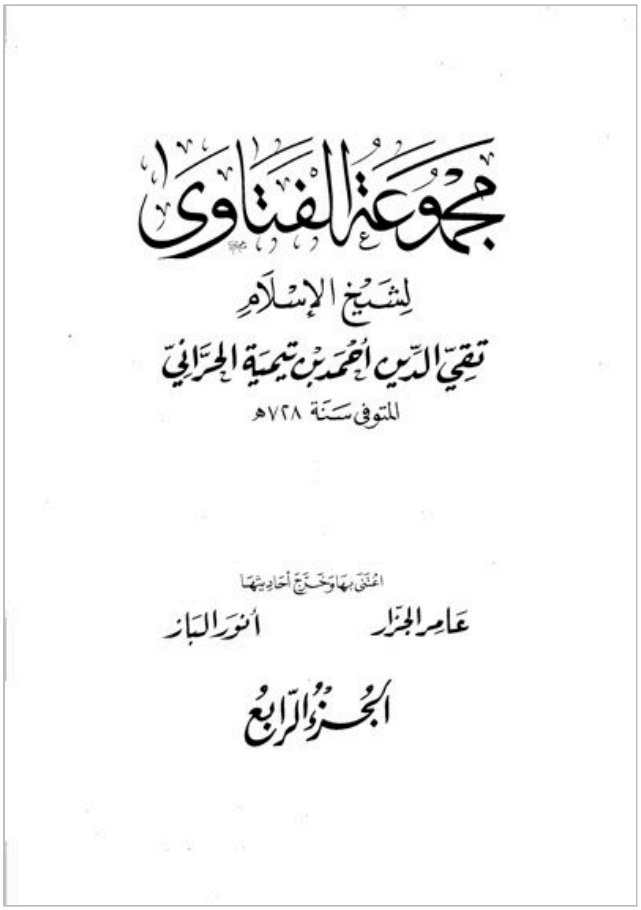
والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة. وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين، وطلباً لاتفاق كلمتهم، واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام

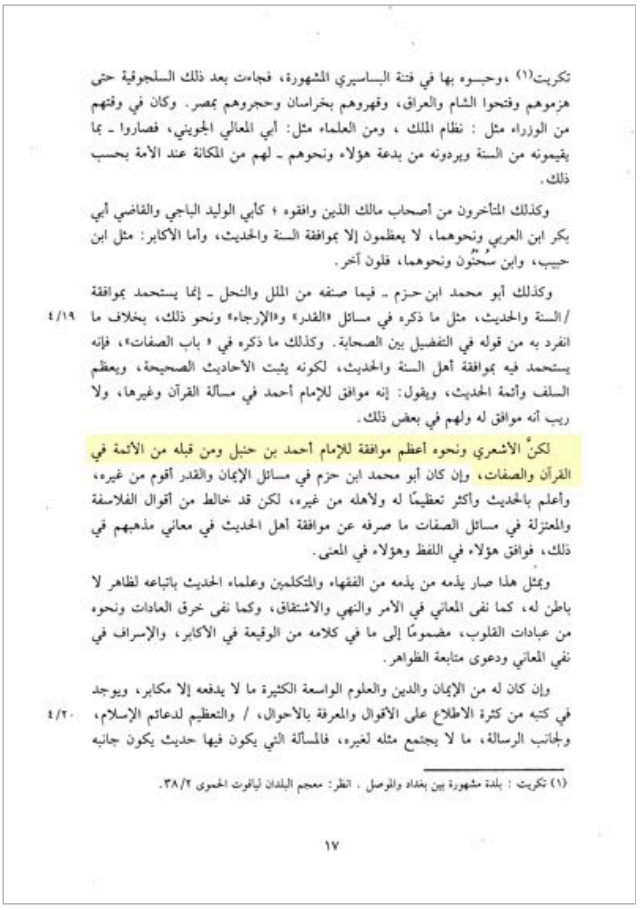
(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٥٨ / ١٦٩) عن أبي هريرة .

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، باب ذكر الاستواء، ج٣ ص٢٢٧و٢٢٨

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) lobte Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī und die Ashaʿira für ihre Nähe zu Imām Aḥmad in den Ṣifāt und er bevorzugt sie über Ibn Ḥazm:

> لَكِنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَنَحْوَهُ أَعْظَمُ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالصِّفَاتِ
>
> *Jedoch war (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī und dergleichen (die Ashaʿira) in größerer Übereinstimmung zu Imām Aḥmad bin Ḥanbal und wer von ihm von den A'imma war in (der Angelegenheit) des Qurʾān und den Eigenschaften (Allāhs)*


مجموعة الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار أنور الباز
الجزء الرابع


تكريت[1]، وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء مثل : نظام الملك ، ومن العلماء مثل: أبي المعالي الجويني، فصاروا - بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم - لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه ؛ كأبي الوليد الباجي والقاضي أبي بكر ابن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث، وأما الأكابر: مثل ابن حبيب، وابن سُحْنُون ونحوهما، فلون آخر.

وكذلك أبو محمد ابن حزم - فيما صنفه من الملل والنحل - إنما يستحمد بموافقة / السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك، بخلاف ما ٤/١٩
انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في « باب الصفات»، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك.

لكنَّ الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، / والتعظيم لدعائم الإسلام، ٤/٢٠
ولجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه

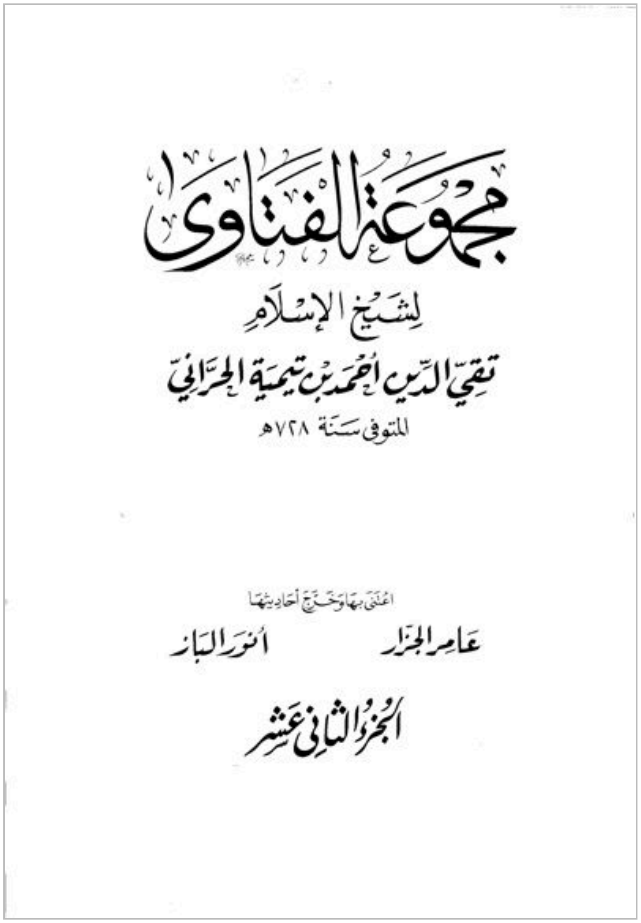
(١) تكريت : بلدة مشهورة بين بغداد والموصل . انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/٣٨.

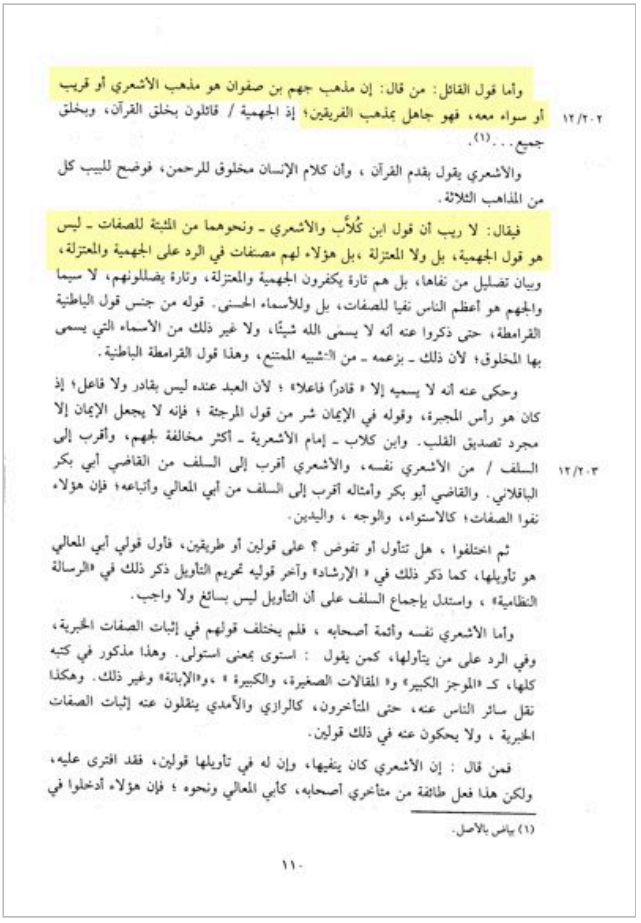
١٧

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٤ ص١٩

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte, dass Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī die Eigenschaften Allāhs bestätigte und dass er nicht wie die Jahmiyyah ist, sondern dass er sie widerlegte:

> وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: مَنْ قَالَ إِنَّ مَذْهَبَ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ هُوَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ أَوْ قَرِيبٌ أَوْ سَوَاءٌ مَعَهُ فَهُوَ جَاهِلٌ بِمَذْهَبِ الْفَرِيقَيْنِ
>
> *Was die Aussage desjenigen betrifft, der sagt: "Wer sagt: Die Lehre von Jahm bin Ṣafwān ist die Lehre von (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī oder ihr nahe oder kommt ihr gleich,* ***so ist er ein Unwissender über die Lehre der beiden Gruppen*** *(...)"*
>
> فَيُقَالُ: لَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ كُلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيِّ وَنَحْوِهِمَا مِنْ الْمُثْبِتَةِ لِلصِّفَاتِ لَيْسَ هُوَ قَوْلَ الْجَهْمِيَّة بَلْ وَلَا الْمُعْتَزِلَةِ بَلْ هَؤُلَاءِ لَهُمْ مُصَنَّفَاتٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةِ
>
> *So wird gesagt: Zweifellos ist die Aussage von Ibn Kullāb und (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī und seinesgleichen von der Bestätigung der Eigenschaften (Allāhs), (und) nicht die Aussage der Jahmiyyah und nicht die der Muʿtazila. Vielmehr haben sie Werke über die Widerlegung der Jahmiyyah und der Muʿtazila*


مجموعة الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار أنور الباز
الجزء الثاني عشر


وأما قول القائل: من قال: إن مذهب جهم بن صفوان هو مذهب الأشعري أو قريب أو سواء معه، فهو جاهل بمذهب الفريقين؛ إذ الجهمية / قائلون بخلق القرآن، وبخلق جميع...(١). ١٢/٢٠٢

والأشعري يقول بقدم القرآن، وأن كلام الإنسان مخلوق للرحمن، فوضح للبيب كل من المذاهب الثلاثة.

فيقال: لا ريب أن قول ابن كُلَّاب والأشعري - ونحوهما من المثبتة للصفات - ليس هو قول الجهمية، بل ولا المعتزلة، بل هؤلاء لهم مصنفات في الرد على الجهمية والمعتزلة، وبيان تضليل من نفاها، بل هم تارة يكفرون الجهمية والمعتزلة، وتارة يضللونهم، لا سيما والجهم هو أعظم الناس نفيا للصفات، بل وللأسماء الحسنى. قوله من جنس قول الباطنية القرامطة، حتى ذكروا عنه أنه لا يسمى الله شيئًا، ولا غير ذلك من الأسماء التي يسمى بها المخلوق؛ لأن ذلك - بزعمه - من التشبيه الممتنع، وهذا قول القرامطة الباطنية.

وحكي عنه أنه لا يسميه إلا «قادراً فاعلا»؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل؛ إذ كان هو رأس المجبرة، وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة؛ فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب. وابن كلاب - إمام الأشعرية - أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى السلف / من الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني. والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبي المعالي وأتباعه؛ فإن هؤلاء نفوا الصفات؛ كالاستواء، والوجه، واليدين. ١٢/٢٠٣

ثم اختلفوا، هل تتأول أو تفوض؟ على قولين أو طريقين، فأول قولي أبي المعالي هو تأويلها، كما ذكر ذلك في «الإرشاد» وآخر قوليه تحريم التأويل ذكر ذلك في «الرسالة النظامية»، واستدل بإجماع السلف على أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب.

وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه، فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الرد على من يتأولها، كمن يقول: استوى بمعنى استولى. وهذا مذكور في كتبه كلها، كـ «الموجز الكبير» و«المقالات الصغيرة، والكبيرة»، و«الإبانة» وغير ذلك. وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتى المتأخرون، كالرازي والآمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية، ولا يحكون عنه في ذلك قولين.

فمن قال: إن الأشعري كان ينفيها، وإن له في تأويلها قولين، فقد افترى عليه، ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه؛ فإن هؤلاء أدخلوا في

(١) بياض بالأصل.

١١٠

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج١٢ ص١١٠

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte, dass die Ashaʿira und Ḥanābila stets in Übereinkunft waren und zitiert darüber die Gelehrten der Ashaʿira:

وَلِهَذَا كَانَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ يَقُولُ: "إِنَّمَا نَفَقَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ عِنْدَ النَّاسِ بِانْتِسَابِهِمْ إِلَى الْحَنَابِلَةِ"

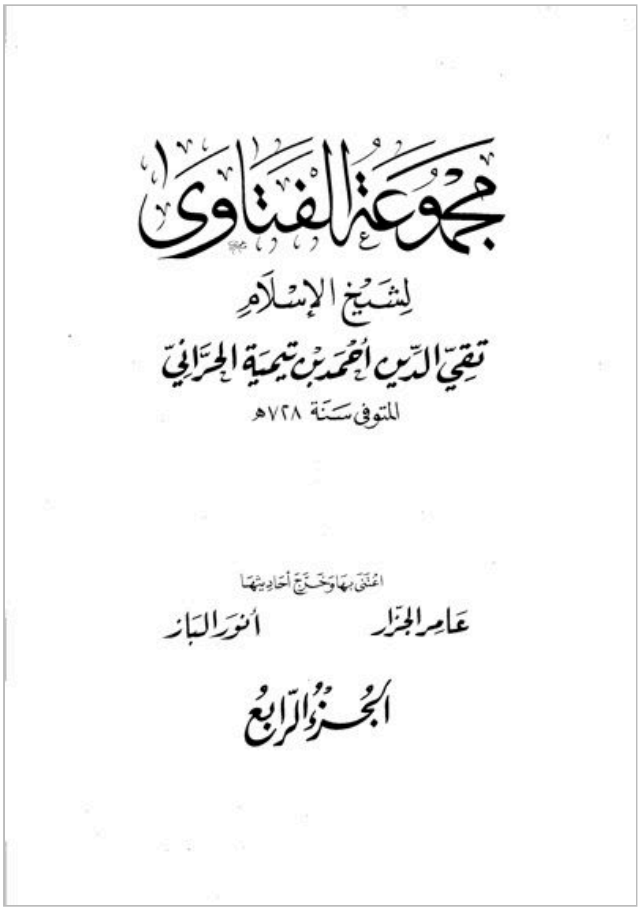
Deswegen pflegte Sheikh Abū Isḥāq (ash-Shīrāzī al-Ashʿarī) zu sagen: „Wahrlich, die Ashʿarīya fanden bei den Menschen Anklang wegen ihrer Zugehörigkeit zu den Ḥanābila“

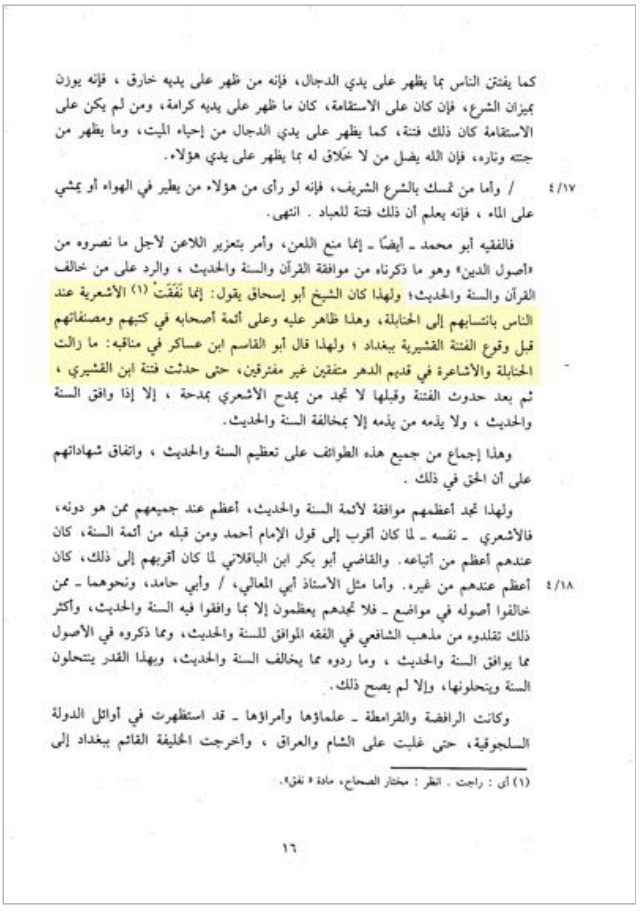
وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أَئِمَّةِ أَصْحَابِهِ فِي كُتُبِهِمْ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ قَبْلَ وُقُوعِ الْفِتْنَةِ القشيرية بِبَغْدَادَ

Und dies ist offensichtlich für ihn (Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī) und die Aʾimma von seinen Gefährten in ihren Büchern und Werken vor dem Eintreten der Fitna der Qushayrīya in Baghdād

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرَ فِي مَنَاقِبِهِ: " مَا زَالَتْ الْحَنَابِلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ مُتَّفِقِينَ غَيْرَ مُفْتَرِقِينَ حَتَّى حَدَثَتْ فِتْنَةُ ابْنِ القشيري

und deswegen sagte Abū al-Qāsim Ibn ʿAsākir (al-Ashʿarī) in seinem Manāqib: „Die Ḥanābila und Ashaʿira haben nicht aufgehört in alten Zeiten übereinzustimmen, nicht getrennt (zu sein), bis die Fitna von Ibn al-Qushayrī geschah“


مجموعة الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار أنور الباز
الجزء الرابع


كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق ، فإنه يوزن بميزان الشرع، فإن كان على الاستقامة، كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة، كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت، وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يضل من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء.

٤/١٧ / وأما من تمسك بالشرع الشريف، فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشي على الماء ، فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد . انتهى.

فالفقيه أبو محمد ـ أيضًا ـ إنما منع اللعن، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصروه من «أصول الدين» وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث ، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث؛ ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: إنما نَفَقَتْ (١) الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد ؛ ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر في مناقبه: ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري ، ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة ، إلا إذا وافق السنة والحديث ، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث.

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث ، واتفاق شهاداتهم على أن الحق في ذلك .

ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث، أعظم عند جميعهم ممن هو دونه، فالأشعري ـ نفسه ـ لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة، كان عندهم أعظم من أتباعه. والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك، كان ٤/١٨ أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي، / وأبي حامد، ونحوهما ـ ممن خالفوا أصوله في مواضع ـ فلا تجدهم يعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث، ومما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث ، وما ردوه مما يخالف السنة والحديث، وبهذا القدر ينتحلون السنة وينحلونها، وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة ـ علماؤها وأمراؤها ـ قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق ، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى

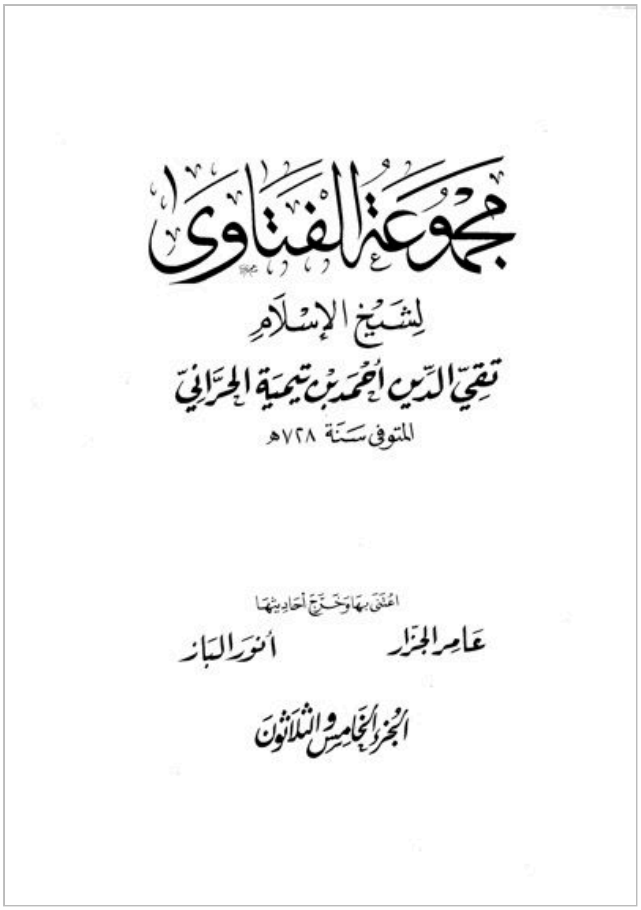
(١) أي : راجت . انظر : مختار الصحاح، مادة « نفق».

١٦

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٤ ص١٦

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte, dass die Ashʿarīyya und Ṣūfīs mit Übereinkunft der Muslime (Konsens) keine Kuffār sind:

> ولو كفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الشافعية، والمالكية، والحنفية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والتفسير، والصوفية: الذين ليسوا كفارا باتفاق المسلمين؛
>
> *Wenn diese Kuffār wären, würde dies den Takfīr auf viele von den Shāfiʿiyya, Mālikiyya, Ḥanafiyya, Ḥanbaliyya, Ashʿarīyya, die Leute des Ḥadīth und Tafsīr und die Ṣūfīs bedingen,* ***diejenigen, die mit der Übereinkunft der Muslime (Konsens) keine Kuffār sind****.*



مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

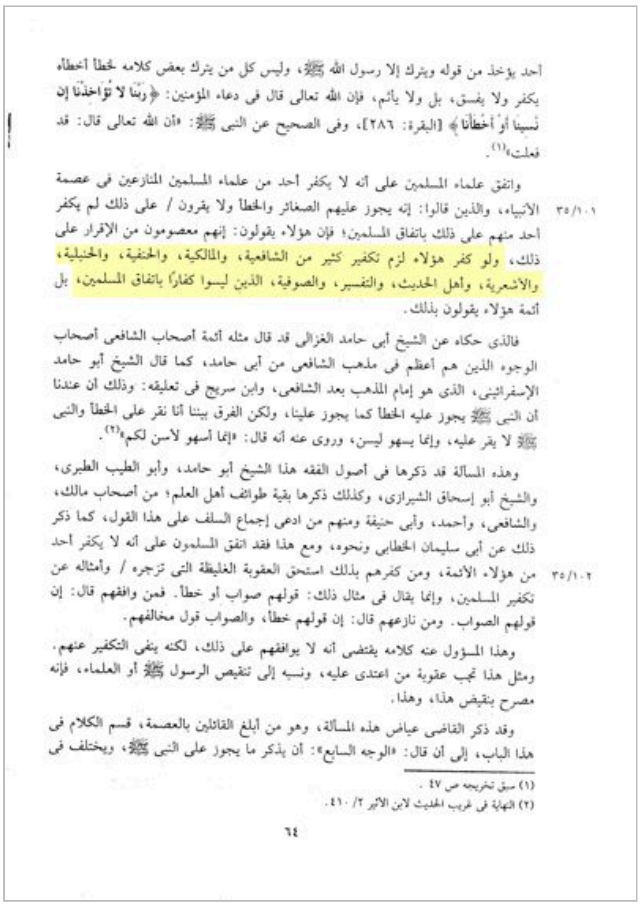
الجزء الخامس والثلاثون



جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الاولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج . م . ع - المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٦٩٧١ فاكس ٢٢٥٦٩٧١ / ٠٥٠ محمول ٠١٧٠٥٦٥٨٥٠
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM



أحد يؤخذ من قوله وبترك إلا رسول الله ﷺ، وليس كل من يترك بعض كلامه خطأ أخطأه يكفر ولا يفسق، بل ولا يأثم، فإن الله تعالى قال فى دعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفى الصحيح عن النبى ﷺ: «أن الله تعالى قال: قد فعلت»(١).

واتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المتازعين فى عصمة الأنبياء، والذين قالوا: إنه يجوز عليهم الصغائر والخطأ ولا يقرون / على ذلك لم يكفر أحد منهم على ذلك باتفاق المسلمين؛ فإن هؤلاء يقولون: إنهم معصومون من الإقرار على ذلك، ولو كفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الشافعية، والمالكية، والحنفية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والتفسير، والصوفية، الذين ليسوا كفارًا باتفاق المسلمين، بل أئمة هؤلاء يقولون بذلك. ٣٥/١٠١

فالذى حكاه عن الشيخ أبى حامد الغزالى قد قال مثله أئمة أصحاب الشافعى أصحاب الوجوه الذين هم أعظم فى مذهب الشافعى من أبى حامد، كما قال الشيخ أبو حامد الإسفرائينى، الذى هو إمام المذهب بعد الشافعى، وابن سريج فى تعليقه: وذلك أن عندنا أن النبى ﷺ يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا، ولكن الفرق بيننا أنا نقر على الخطأ والنبى ﷺ لا يقر عليه، وإنما يسهو ليسن، وروى عنه أنه قال: «إنما أسهو لأسن لكم»(٢).

وهذه المسألة قد ذكرها فى أصول الفقه هذا الشيخ أبو حامد، وأبو الطيب الطبرى، والشيخ أبو إسحاق الشيرازى، وكذلك ذكرها بقية طوائف أهل العلم؛ من أصحاب مالك، والشافعى، وأحمد، وأبى حنيفة ومنهم من ادعى إجماع السلف على هذا القول، كما ذكر ذلك عن أبى سليمان الخطابى ونحوه، ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة، ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التى تزجره / وأمثاله عن تكفير المسلمين، وإنما يقال فى مثال ذلك: قولهم صواب أو خطأ. فمن وافقهم قال: إن قولهم الصواب. ومن نازعهم قال: إن قولهم خطأ، والصواب قول مخالفهم. ٣٥/١٠٢

وهذا المسؤول عنه كلامه يقتضى أنه لا يوافقهم على ذلك، لكنه ينفى التكفير عنهم. ومثل هذا تجب عقوبة من اعتدى عليه، ونسبه إلى تنقيص الرسول ﷺ أو العلماء، فإنه مصرح بنقيض هذا، وهذا.

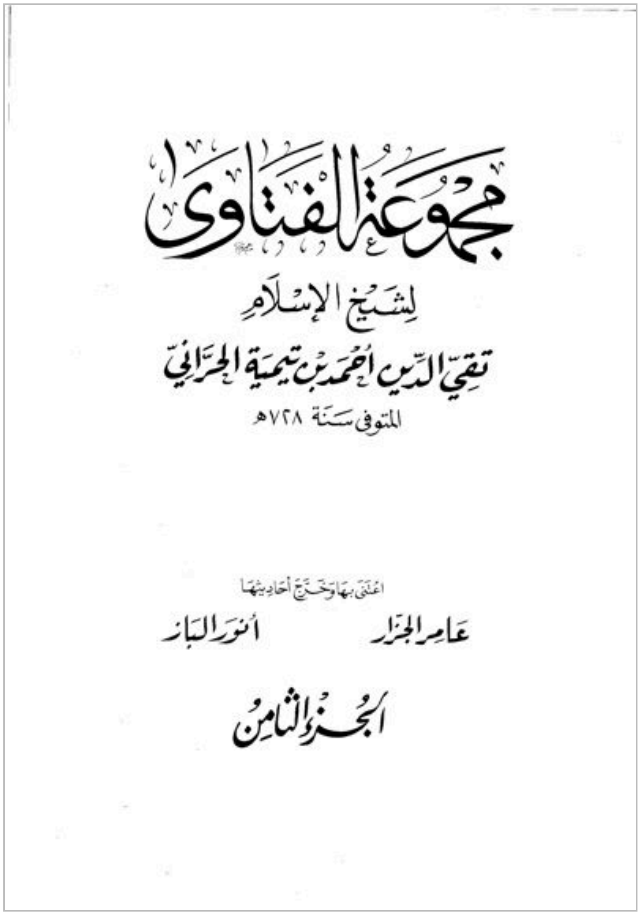
وقد ذكر القاضى عياض هذه المسألة، وهو من أبلغ القائلين بالعصمة، قسم الكلام فى هذا الباب، إلى أن قال: «الوجه السابع»: أن يذكر ما يجوز على النبى ﷺ، ويختلف فى

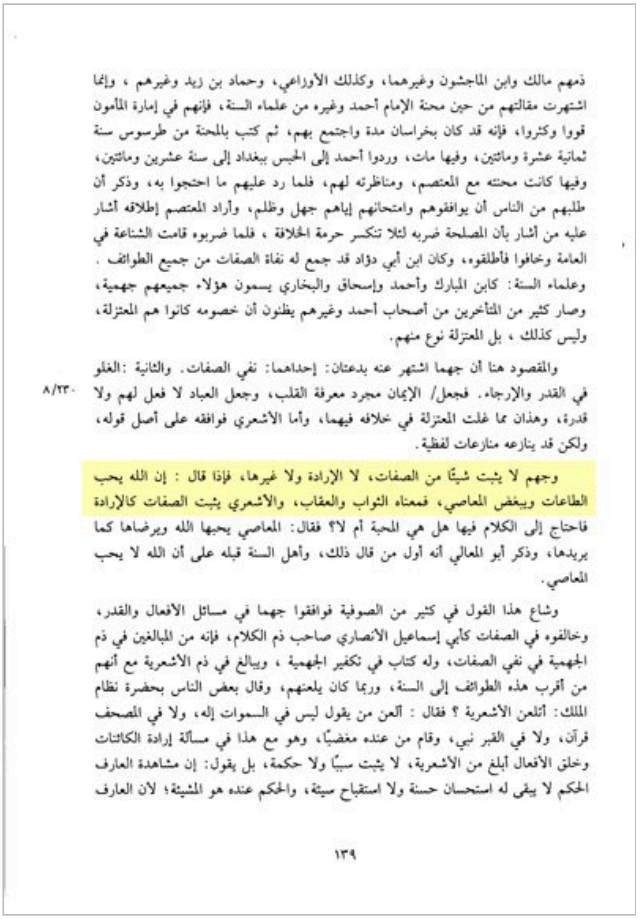
(١) سبق تخريجه ص ٤٧ .
(٢) النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ٢/ ٤١٠.

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٣٥ ص٦٤

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) unterschied zwischen Jahm bin Ṣafwān und Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (gest. 324 هـ) im Glauben, im Gegensatz zu den Übertreibern der Mujassima:

> وَجَهْمٌ لَا يُثْبِتُ شَيْئًا مِنْ الصِّفَاتِ؛ لَا الْإِرَادَةَ وَلَا غَيْرَهَا، فَإِذَا قَالَ إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الطَّاعَاتِ وَيُبْغِضُ الْمَعَاصِيَ؛ فَمَعْنَاهُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ؛ وَالْأَشْعَرِيُّ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ كَالْإِرَادَةِ
>
> *Jahm (bin Ṣafwān) bestätigt nichts von den Eigenschaften (Allāhs), weder die Irāda (Wille), noch außer diese. So wenn er sagt, dass Allāh Gehorsamkeiten liebt und die Ungehorsamkeiten hasst, so ist seine Bedeutung (gemäß ihm) die Belohnung und die Bestrafung (und er leugnet die Eigenschaft an sich). Und (Abū al-Ḥasan) al-Ashʿarī bestätigt die Eigenschaften (Allāhs), wie die Irāda (Wille)*


مجموعة الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار أنور الباز
الجزء الثامن


ذمهم مالك وابن الماجشون وغيرهما، وكذلك الأوزاعي، وحماد بن زيد وغيرهم ، وإنما اشتهرت مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد وغيره من علماء السنة، فإنهم في إمارة المأمون قووا وكثروا، فإنه قد كان بخراسان مدة واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمانية عشرة ومائتين، وفيها مات، وردوا أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين ومائتين، وفيها كانت محنته مع المعتصم، ومناظرته لهم، فلما رد عليهم ما احتجوا به، وذكر أن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه لئلا تنكسر حرمة الخلافة ، فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة وخافوا فأطلقوه، وكان ابن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات من جميع الطوائف . وعلماء السنة: كابن المبارك وأحمد وإسحاق والبخاري يسمون هؤلاء جميعهم جهمية، وصار كثير من المتأخرين من أصحاب أحمد وغيرهم يظنون أن خصومه كانوا هم المعتزلة، وليس كذلك ، بل المعتزلة نوع منهم.

والمقصود هنا أن جهما اشتهر عنه بدعتان: إحداهما: نفي الصفات. والثانية :الغلو في القدر والإرجاء. فجعل/ الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة، وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيهما، وأما الأشعري فوافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية. ٨/٢٣٠

وجهم لا يثبت شيئًا من الصفات، لا الإرادة ولا غيرها، فإذا قال : إن الله يحب الطاعات ويبغض المعاصي، فمعناه الثواب والعقاب، والأشعري يثبت الصفات كالإرادة

فاحتاج إلى الكلام فيها هل هي المحبة أم لا؟ فقال: المعاصي يحبها الله ويرضاها كما يريدها، وذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك، وأهل السنة قبله على أن الله لا يحب المعاصي.

وشاع هذا القول في كثير من الصوفية فوافقوا جهما في مسائل الأفعال والقدر، وخالفوه في الصفات كأبي إسماعيل الأنصاري صاحب ذم الكلام، فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات، وله كتاب في تكفير الجهمية ، ويبالغ في ذم الأشعرية مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة، وربما كان يلعنهم، وقال بعض الناس بحضرة نظام الملك: أتلعن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من يقول ليس في السموات إله، ولا في المصحف قرآن، ولا في القبر نبي، وقام من عنده مغضبًا، وهو مع هذا في مسألة إرادة الكائنات وخلق الأفعال أبلغ من الأشعرية، لا يثبت سببًا ولا حكمة، بل يقول: إن مشاهدة العارف الحكم لا يبقى له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة، والحكم عنده هو المشيئة؛ لان العارف

١٣٩

كتاب مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨ ص١٣٩

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte über die Verfluchung der Ashāʿira:

وَكَذَلِكَ رَأَيْت فِي فَتَاوَى الْفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ فَتْوَى طَوِيلَةً فِيهَا أَشْيَاءُ حَسَنَةٌ قَدْ سُئِلَ بِهَا عَنْ مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ قَالَ فِيهَا

Und ebenso sah ich eine lange Fatwā in den Fatāwā vom Rechtsgelehrten Abū Muḥammad (Izz bin ʿAbd al-Salām al-Ashʿarī) in der es gute Dinge gibt, er wurde darin nach zahlreichen Angelgenheiten gefragt. Er sagt darin:

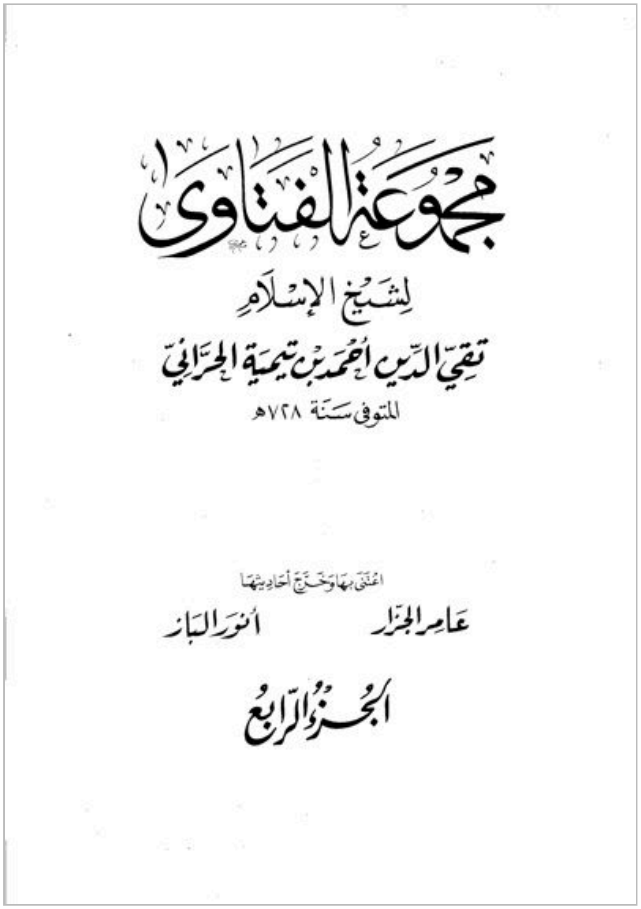
(Ibn Taymīyya zitierte nun die Aussagen, die er gut fand)

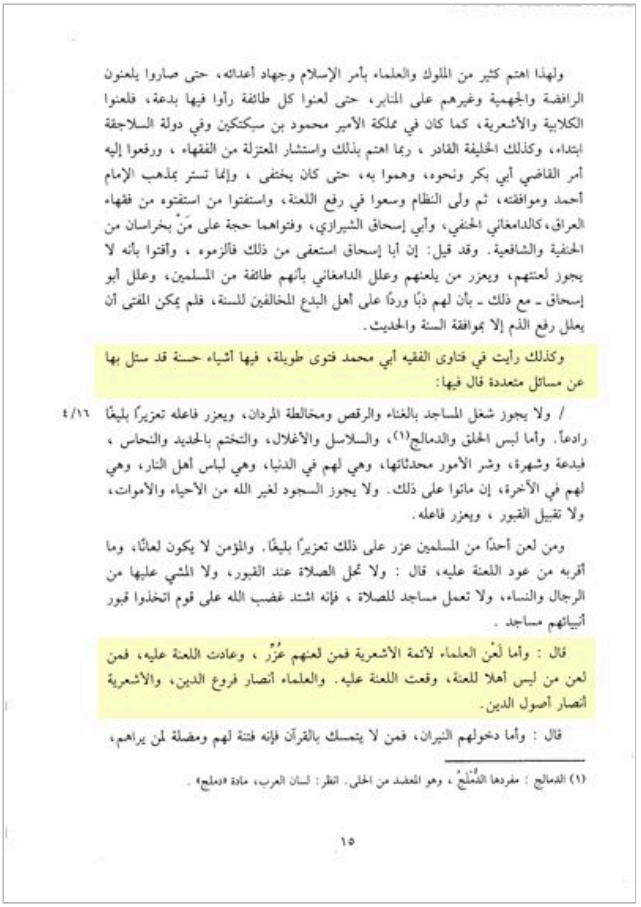
وَأَمَّا لَعْنُ الْعُلَمَاءِ لِأَئِمَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ فَمَنْ لَعَنَهُمْ عُزِّرَ. وَعَادَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ

„Und was die Verfluchung der Gelehrten der Ashāʿira betrifft, ***so wer sie verflucht, wird zurechtgewiesen*** *(das meint die Ta'zir-Strafe) und der Fluch ist auf ihn zurückgefallen.*

فَمَنْ لَعَنَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلَّعْنَةِ وَقَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ. وَالْعُلَمَاءُ أَنْصَارُ فُرُوعِ الدِّينِ وَالْأَشْعَرِيَّةُ أَنْصَارُ أُصُولِ الدِّينِ

Wer jemanden verflucht, der den Fluch nicht verdient, so fiel der Fluch auf ihn. Die Gelehrten sind die Helfer der Zweige des Dīn ***und die Asha'ira sind die Helfer des Usul ad-Dīn****“*


مجموعة الفتاوى
لشيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨هـ
اعتنى بها وخرج أحاديثها
عامر الجزار أنور الباز
الجزء الرابع


ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية، كما كان في مملكة الأمير محمود بن سبكتكين وفي دولة السلاجقة ابتداء، وكذلك الخليفة القادر، ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ونحوه، وهموا به، حتى كان يختفي، وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته، ثم ولي النظام وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق، كالدامغاني الحنفي، وأبي إسحاق الشيرازي، وفتواهما حجة على مَنْ بخراسان من الحنفية والشافعية. وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه، وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم، ويعزر من يلعنهم وعلل الدامغاني بأنهم طائفة من المسلمين، وعلل أبو إسحاق - مع ذلك - بأن لهم ذبًا وردًا على أهل البدع المخالفين للسنة، فلم يمكن المفتي أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السنة والحديث.

وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

٤/١٦ / ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان، ويعزر فاعله تعزيرًا بليغًا رادعًا. وأما لبس الخلق والدمالج[1]، والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس، فبدعة وشهرة، وشر الأمور محدثاتها، وهي لهم في الدنيا، وهي لباس أهل النار، وهي لهم في الآخرة، إن ماتوا على ذلك. ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات، ولا تقبيل القبور، ويعزر فاعله.

ومن لعن أحدًا من المسلمين عزر على ذلك تعزيرًا بليغًا. والمؤمن لا يكون لعانًا، وما أقربه من عود اللعنة عليه، قال: ولا تحل الصلاة عند القبور، ولا المشي عليها من الرجال والنساء، ولا تعمل مساجد للصلاة، فإنه اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

قال: وأما لَعْن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عُزِّر، وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلا للعنة، وقعت اللعنة عليه. والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين.

قال: وأما دخولهم النيران، فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم،

(١) الدمالج: مفردها الدُّمْلُجُ، وهو العضد من الحلي. انظر: لسان العرب، مادة «دملج».

١٥

كتاب مجموع الفتاوى، بن تيمية، ذم السلف والأئمة لأهل الكلام، ج٤ ص١٥

ZITIERVORSCHLAG

Irshād Media (2026): Das Urteil der Ashāʿira. https://irshadmedia.com/de/posts/das-urteil-der-ashaira/ (abgerufen am 18. November 2026).

Kurzlink: irshadmedia.com/de/p/191/

Quelle: https://irshadmedia.com/de/posts/das-urteil-der-ashaira/ · Abgerufen am 18. November 2026